

توضيحات من الهيئة المنظمة للاتصالات

وحرصاً على المال العام وانطلاقاً من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة في هذا الشأن... وقالت إن الهيئة ملتزمة بتأمين أسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي، من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وأن تخلق فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلكين على السواء، لذلك قررت منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشركي الشبكتين. وأعلنت الهيئة أنها أنجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وأنهت عملية الاستشارات وهي رهنياً قيد النشر في صيغتها النهائية... واعتبرت أن المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر إدارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق بهم لإدارة شبكتي الهاتف الخليوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الإدارة الفضلى والتقنية الأحدث للسوق اللبنانية، وإتاحة الفرصة أمام العدد الأكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حداً أقصى من الأسعار لبيع الأصول والرخصتين الحاليتين.

أصدرت الهيئة المنظمة للاتصالات امس بياناً توضيحياً عن آلية خصخصة قطاع الخليوي، وقالت إنها حريصة على وضع آلية شفافة وواضحة لإطلاق العملية بدءاً من دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة، وأعلنت أنها والمجلس الأعلى للخصخصة سيصدران في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات التي تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة



بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديد خدمات الجيل الثالث. وأشارت الهيئة الى حرصها على الشفافية والمهنية بعيداً من أي مفاضلة لشركة على أخرى، وفق إجراءات لا تترك مجالاً للمحسوبية أو للمحاباة أو للتعتسف. وهي لهذه الغاية،